لماذا تبنّى الإعلام الغربيّ الاعتذار المجتزأ لتوني بلير؟

■ عامر نعيم الياس*

اعتذر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير عن الحرب التي قادها وجورج بوش الإبن في العراق. تضليل إعلامي بامتياز، جعل من بضع كلمات قالها أصغر من دخل بوابة «داونينغ ستريت» عنواناً رئيساً في مختلف وسائل الإعلام العالمية. فالاعتذار جاء جزئياً وغامضاً، بينما لا مؤشر في العمق إلى وجود تراجع في توجّهات اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، والذي كان بلير ممثلاً له في بريطانيا التي تحوّلت إلى دولة ملحقة بالولايات المتحدة مع بدايات القرن الحالي، خصوصاً في فترة احتلال العراق.

فرئيس الوزراء البريطاني الأسبق لم يعتذر بشكل رسميّ في مقابلته مع شبكة «CNN» الإخبارية الأميركية. فهو «لا يزال يجد صعوبة في الاعتذار عن الإطاحة بصدام حسين» وما يشاهده اليوم في العراق «لن يكون أفضل حالاً في حال استمرار الرئيس العراقي». لكن بالتأكيد، «فإن خطأنا كان في فهم ما سيحدث بمجرد الإطاحة بالنظام».

هنا، وعلى رغم مفاعيل هذه الحيثية في ضوء النزوع الغربي المستمرّ لقلب الأنظمة غير المرتبطة بالاستراتيجية الأميركية واستنزاف الدول التي تعارض واشنطن، إلا أن ما سبقها ينفيها لجهة المقارنة بين حالة بقاء النظام ووجود الفوضى وحالة الإطاحة به التي يفضّلها شريك بوش في تدمير العراق.

كرّر بلير اعتذار وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول عن وجود «بعض الأخطاء في التخطيط». وحول «داعش»، قال بلير إن هناك «عناصر حقيقة» في ما يتعلق بالربط بين نهوض تنظيم «داعش» وبين حرب العراق 2003. «بالطبع لا يمكن القول إن من قام بإزالة نظام صدام حسين عام 2003 لا يتحمل المسؤولية عن الأوضاع الحالية عام 2015، ولكن من المهم أيضاً استيعاب أنه أولاً، الربيع العربي الذي بدأ عام 2011، كان له تأثير على العراق اليوم، وثانياً، داعش بدأ بالظهور أساساً في سورية لا العراق».

يخالف توني بلير تاريخ نشأة تنظيم «داعش» في العراق ويصرّ على أن سورية ساحته الرئيسة وامتداده. وهو بذلك يعبّر بصدق عن عدم وجود أيّ تغيير في توجّهات المحافظين الجدد. لكن، لماذا اهتم الإعلام بالتصريحات ووصفها بالاعتذار غير القابل للتشكيك؟

مما لا شك فيه أن الانقسام الغربي حول سورية والحرب على الإرهاب يجد التعبير الأدق له في وسائل الإعلام، وفي ضوء التدخل الروسي الأخير في سورية ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، تحاول الماكينة الإعلامية المرتبطة بالمجمع النفطي ومجمع الصناعات العسكرية في الولايات المتّحدة العمل على توجيه جملة رسائل أهمها:

أولاً، عدم الرهان على إسقاط الأنظمة بالقوة، من دون أن يكون هناك تصورٌ واضح للمرحلة التي ستلي هذه العملية. فما جرى في العراق وأفغانستان لم يؤتِ ثماره على النحو الذي أرادته الشركات النفطية بالدرجة الأولى.

ثانياً، رسالة إلى الرأي العام الغربي وتحديداً الناخب الأميركي بضرورة عدم الانسياق وراء الدعوات المتعصبة لليمين وتحديداً المحافظين الجدد الذين لا يزالون يعدون باستئناف سياسة الحرب الاستباقية.

ثالثاً، التدخل الروسي في سورية يعتبر عند بعض النخب ثمرةً، لا لسياسات أوباما، بقدر ما هو نتيجة من نتائج محاولة تغيير التوازنات الدولية والتعامل مع موسكو على أساس أنها دولة تابعة. وهو ما أدّى إلى هذا الحلف الروسي ـ الصيني على المستوى الدولي. وبالتالي، فإن تحمّل جزء من مسؤولية ظهور «داعش»، وفق ما قاله بلير، يمهّد الطريق أمام الدعوات لتعاون ما مع روسيا لمعالجة الأزمات الدولية المتعددة وفي مقدّمها الحرب على «داعش» والوضع في سورية.

لم يتراجع بلير عن مواقفه وتوجّهاته، لكنه نطق بما يريده الإعلام وهو ما كان كافياً لتحتل تصريحاته العناوين الرئيسة في غالبية وسائل الإعلام الغربية.

* كاتب ومترجم سوري

تهديدات «داعش» تطرق أبواب الهند

يبدو أن العالم أجمع أضحى مهدّداً من الإرهاب «الداعشي». فإضافةً إلى الإجرام الذي يرتكبه التنظيم في كل من سورية والعراق وتركيا ومصر وليبيا وبعض الدول العربية، وأيضاً التهديدات التي يشكّلها العناصر الأوروبيون العائدون من التنظيم إلى بلادهم، والفظائع التي يرتكبها تنظيم «بوكو حرام» ـ الذي بايع «داعش» ـ في بعض الدول الأفريقية. ها هي تهديدات التنظيم المتطرّف تطرق أبواب الهند، إذ تستنفر نيو دلهي أجهزتها الأمنية والاستخبارية كافة لحماية المشاركين في «المنتدى الهندي ـ الأفريقي» المنعقد حالياً في العاصمة الهندية.

وفي هذا الصدد، كشفت مصادر في جهاز الاستخبارات الهندية لصحيفة «تايمز أوف إنديا» الهندية، أنه تمت مطالبة أجهزة تطبيق القانون في الهند، بتعزيز الإجراءات الأمنية حول كبار الشخصيات المشاركة في قمة «المنتدى الهندي ـ الأفريقي»، وذلك لاحتمال أن يقوم عناصر تابعين لجماعة «بوكو حرام» و«تنظيم داعش» بمحاولة عرقلة القمة. وأفادت الصحيفة على موقعها الإلكتروني أمس الثلاثاء، بأن الخطر المحتمل بالنسبة إلى القمة اعتُبر كبيراً جدّاً، إذ إنّ عدداً من رؤساء الدول والحكومات الذين يقومون حالياً بزيارة دلهي، مهدّدين من جانب «بوكو حرام» التي تنشط بصفة رئيسة في نيجيريا والتي أعلنت مؤخراً مبايعتها «داعش».

إلى ذلك، كشفت صحيفة «إندبندنت» البريطانية أنّ إرهابيي «داعش» يجنون نحو خمسين مليون دولار شهرياً من مبيعات نفط العراق وسورية .ما يسمح لهم بالحفاظ على توسع نفوذ التنظيم في مناطق واسعة من سورية والعراق.

وفي ما يخصّ سورية، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري يسعى إلى عقد مؤتمر دولي واسع في شأن سورية يوم الجمعة المقبل. وذكرت الصحيفة أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير لمّح إلى أن المملكة ما زالت لديها اعتراضات قوية على مشاركة إيران.

THE TIMES OF INDIA

«تايمز أوف إنديا»: تعزيز الإجراءات الأمنية في قمة المنتدى الهندي ـ الأفريقي بسبب «داعش» و«بوكو حرام»

كشفت مصادر في جهاز الاستخبارات الهندية أنه تم مطالبة أجهزة تطبيق القانون في الهند، بتعزيز الإجراءات الأمنية حول كبار الشخصيات المشاركة في قمة «المنتدى الهندي ـ الأفريقي»، وذلك لاحتمال أن يقوم عناصر تابعين لجماعة «بوكو حرام» و«تنظيم داعش» بمحاولة عرقلة القمة.

وأفادت صحيفة «تايمز أوف إنديا» الهندية على موقعها الإلكتروني أمس الثلاثاء، بأن الخطر المحتمل بالنسبة إلى القمة اعتُبر كبيراً جدّاً، إذ إنّ عدداً من رؤساء الدول والحكومات الذين يقومون حالياً بزيارة دلهي، مهدّدين من جانب «بوكو حرام» التي تنشط بصفة رئيسية في نيجيريا والتي أعلنت مؤخراً مبايعتها «داعش».

ويسعى «داعش» إلى إثبات وجوده في شبه القارة الهندية، وقد أعلن مسؤوليته عن بضع هجمات في دولة بنغلاديش المجاورة. ويشار إلى أن أجهزة تطبيق القانون لديها قائمة بأسماء أشخاص توجّهوا إلى التطرّف بسبب الدعاية التي يقوم بها «داعش»، لدرجة أن شرطة دلهي قامت بتسجيل تقرير معلومات لاتخاذ إجراءات ضدّ تحركات الدعوة إلى التطرّف، بحسب ما ذكرت الصحيفة.

وتشير المعلومات الحالية إلى احتمال توجيه ضربة في أيّ لحظة تستهدف كبار الشخصيات أو الفنادق التي يقيمون بها. وقالت مصادر رفيعة إن مكتب تسجيلات المنطقة الخارجية ومفتشين سريين في شرطة دلهي يقومون بمراقبة المواطنين الأفارقة الذين وصلوا إلى دلهي خلال الأسبوع الماضي.

وتقول الصحيفة إن هناك أكثر من 25 ألف من أفراد شرطة دلهي ومن القوات شبه العسكرية، التي تعمل جنباً إلى جنب مع جهاز الأمن الأفريقي في مناطق في وسط البلاد وفي نيو دلهي من أجل تأمين القمة.

ومن المقرّر أن تصل الإجراءات الأمنية إلى ذروتها في 29 تشرين الأول الجاري، إذ من المقرر أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ومسؤولين رفيعي المستوى من الهند وأفريقيا.

وكانت فعاليات «قمة المنتدى الهندي ـ الأفريقي» قد انطلقت أوّل من أمس الاثنين في دلهي، بمشاركة 54 دولة، ويشار إلى أن القمة هي الثالثة، وهي الأكبر من حيث عدد الدول المشاركة، كما يشارك بها أكثر من أربعين رئيس دولة وحكومة أفريقية. وتهدف القمة إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الهند وأفريقيا.

El País

«إلبابيس»: خطوة أولى ألمانية نحو ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

قالت صحيفة «إلبابيس» الإسبانية، إن المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل دعت الدول الأوروبية إلى التنسيق والتعاون في ما بينها وبين تركيا، وعدم ترك عبء اللاجئين على دولة بعينها في مسألة اللاجئين. واعتبرت الصحيفة أن دعوة ميركل المتمثلة بأهمية وجود تركيا وضرورة إشراكها في الأزمة التي تواجهها أوروبا مثيرة للقلق، إذ إنها تعتبَر الخطوة الأولى نحو ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأوضحت الصحيفة أن تركيا ساومت الاتحاد الأوروبي من قبل، وقالت إنها ستتدخل في حلّ أزمة اللاجئين من خلال إغلاق أبوابها التي يعبرون من خلالها إلى أوروبا، ولكن هذا في حال الموافقة على ضمّها إلى الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والبلقان قرّرت في القمة المنعقدة في بروكسل حول أزمة اللاجئين، إنشاء مخيمات نصفها في اليونان على طول المسار الذي يتبعه اللاجئون.

وشارك في القمة الطارئة المصغرة التي عقدت الأحد الماضي، ودعا إليها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، رؤساء دول وحكومات ألمانيا والنمسا وبلغاريا وكرواتيا والمجر ومقدونيا ورومانيا وصربيا وسلوفينيا واليونان، إلى جانب مشاركة المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO) ووكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية (Frontex) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وعقب القمة التي استمرت لثماني ساعات، عقد مؤتمر صحافي مشترك لرئيس المفوضية يونكر والمستشارة الألمانية آنجيلا ميركل والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس، ولم يشارك في المؤتمر الصحافي أيّ رئيس دولة أو حكومة من دول البلقان. وأكد يونكر في تصريحاته للصحافيين إنشاء مخيمات على طول المسار الذي يسلكه اللاجئون في اليونان ودول البلقان، تتسع لمئة ألف شخص. وأشار رئيس المفوضية إلى سوء أوضاع اللاجئين في فصل الشتاء، خصوصاً الذين ينامون في العراء والأماكن المكشوفة، مشدّداً على أن إغلاق الحدود ليس حلّاً.

وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، فإن 681 ألف لاجئ على الأقل وصلوا إلى الدول الأوروبية منذ بداية السنة الحالية.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: «داعش» يجني خمسين مليون دولار شهرياً من مبيعات النفط

كشفت صحيفة «إندبندنت» البريطانية أنّ إرهابيي «داعش» يجنون نحو خمسين مليون دولار شهرياً من مبيعات نفط العراق وسورية. ما يسمح لهم بالحفاظ على توسع نفوذ التنظيم في مناطق واسعة من سورية والعراق .

وأضافت الصحيفة أنه من المعتقد أن مبيعات النفط هي أكبر مصدر مالي للتنظيم الإرهابي، والذي يتيح أمامه إعادة بناء البنية التحتية، ومواصلة تمويل عناصره ومساعيه العسكرية. مشيرة إلى أنّ «داعش» يبيع النفط الخام للمهرّبين بأسعار مخفّضة تتراوح بين 10 و35 دولاراً للبرميل، أي أنه يعرض بسعر أقل عن السعر العالمي بنحو 50 دولاراً للبرميل. ثم يقوم المهرّبون ببيعه للسماسرة في تركيا.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ «داعش» يستخرج نحو 30 ألف برميل يومياً في سورية، وما يتراوح بين 10 آلاف و20 آلف برميل يومياً في العراق.

وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية قد انتقدت التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لفشله في عرقلة تجارة «الذهب الأسود» التي تربح منها عصابات «داعش». فيما أشارت إلى أن الإرهابيين ينتجون 34 ألف برميل نفط يومياً.

THE WALL STREET JOURNAL. WSJ

«وول ستريت جورنال»: السعودية تعترض بقوّة على مشاركة إيران في مفاوضات سورية

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري يسعى إلى عقد مؤتمر دولي واسع في شأن سورية يوم الجمعة المقبل يشمل كلّ اللاعبين الاقتصاديين والعسكريين في المنطقة الذين لديهم نفوذ على نظام بشار الأسد ومعارضيه.

وأشار كيري خلال الأيام الأخيرة إلى أن الصورة لم تتضح بعد في شأن ما إذا كانت إيران، أحد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري، ستشارك في المؤتمر.

وذكرت الصحيفة أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير لمّح إلى أن المملكة ما زالت لديها اعتراضات قوية على مشاركة إيران.

وأبرزت تصريحات الجبير للصحافيين يوم السبت الماضي أن «إيران قوة احتلال في سورية وتصدّر الإرهاب»، وأضاف أن الرياض ترى أن لا مستقبل لبشار الأسد في سورية حتى ولو كان جزءاً من عملية انتقال سياسي هناك.

وتحدّثت الصحيفة عن أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية خففت من مواقفها في شأن سورية خلال الأشهر الأخيرة، إذ أشاروا إلى أن الأسد قد يصبح جزءاً من عملية الانتقال السياسي في دمشق.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: بلير لم يعتذر عن حرب العراق

علّق الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال نشره أمس في صحيفة «إندبندنت» البريطانية على تصريحات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير قائلاً: إنّ الظلال القاتمة التي يحملها تقرير تشيلكوت في شأن التحقيق في حرب العراق هي التي دفعت رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير لتقديم هذا الاعتذار التافه».

وانتقد فيسك بشدة افتراض بلير في المقابلة التي أجرتها معه شبكة «CNN» الأميركية، بأن الشرق الأوسط مكان لعدم الاستقرار المتأصل.

وأشار فيسك إلى أن بلير اعتذر، ليس عن الحرب، إنما فقط عن المعلومات الاستخبارية الخطأ. وأضاف أن بلير يرى الشرق الأوسط كأرض فقط ولا يراه شعباً، وأن سياسات أميركا والقوى الخارجية الأخرى ساهمت في المشاكل التي حطمت الهدوء السطحي، باستثناء الحروب العربية ـ «الإسرائيلية»، التي حدّدت المنطقة لسنوات بعد الحرب العالمية الثانية.

وختم فيسك بأن الغرب لا يرى الشعوب، إنما يرى السياسات، ولهذا اختار بلير الحرب. وشكّك فيسك في تحمل الغرب مسؤولية أفعاله، وقال إن الغرب لا يخطط، لأن لا خطط طويلة الأجل لديه.

من جهته، انتقد الكاتب باتريك كوكبرن اعتذار توني بلير وقال في مقال نشره في الصحيفة نفسها: على ما يبدو كان بلير مشلول العقل بسبب ما حدث عام 2003. واللافت في شأن أحدث تعليقات بلير عن دوره في حرب العراق، قلّة ما تعلّمه عن البلد بعد 12 سنة منذ الغزو.

ويرى الكاتب صعوبة فهم موقف بلير، مع أنه يتمتع بالذكاء ـ كما يصفه ـ وأن تعليقاته في شأن العراق والأحداث الأخرى في الشرق الأوسط منذ ذاك التاريخ مغلوطة وحزبية، مقارنة بفهمه العميق لمشاكل إيرلندا الشمالية التي يكتب فيها عن دراية ووضوح في سيرته الذاتية.

وأشار الكاتب إلى أنه كان واضحاً منذ الأيام الأولى للغزو أن الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش وبلير يمكن أن يفلتا من العقاب، لكنهما إذا حاولا البقاء في العراق فسيوقعهما هذا الأمر في مشكلة، والسبب في قيامهما بذلك لم تكن له علاقة بالصالح العام للشعب العراقي، إنما لأنهما لم يريدا لإيران ـ القوة الشيعية الأكبر في المنطقة ـ أن تستفيد من سقوط صدّام.

وأضاف أن هذا هو ما كان سيحدث دائماً لأن أيّ انتخابات في العراق كانت ستأتي بالشيعة إلى السلطة بحكم غالبيتهم.

تقرير

الكرة في ملعبهم

نشرت صحيفة «ترود» الروسية تقريراً عن العلاقات الروسية ـ البريطانية حالياً، مشيرة إلى أن الكرملين أكّد تجميد الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين. وجاء في المقال: استناداً إلى مصادر دبلوماسية وإلى دميتري بيسكوف السكرتير الصحافي للرئيس بوتين، ليست روسيا هي المبادرة إلى تجميد الاتصالات الدبلوماسية. فقد سَبق أن وضعت حكومة المحافظين البريطانية روسيا و«داعش» في صف واحد.

وقد علّق بيسكوف على الأنباء الخاصة بتجميد الاتصالات الدبلوماسية بين روسيا وبريطانيا بالقول: «عملياً، الحوار الدبلوماسي مجمّد حالياً، ولكن روسيا ليست المبادرة إلى هذا التجميد».

وأضاف أنّ مواجهة التهديدات المعاصرة أمام روسيا والغرب مثل مكافحة الإرهاب والقضايا المرتبطة بالجريمة العابرة للحدود تتطلب التعاون. ولكن المملكة المتحدة ترفض منذ زمن بعيد أيّ اتصالات في هذا الشأن. مع أن روسيا أعلنت مراراً وتكراراً وعلى مختلف المستويات رغبتها في تطوير العلاقات على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة مع كافة الدول. مشيراً إلى أن الكرة حالياً في ملعب «زملائنا البريطانيين».

ويذكر أن السفير الروسي لدى بريطانيا آلكسندر ياكوفينكو كان قد صرّح لصحيفة «تايمز» البريطانية يوم 26 تشرين الأول الجاري أنّ كافة الاتصالات السياسية عملياً قُطعت بمبادرة من الجانب البريطاني، والحوار السياسي على مستوى القمة تلاشى. كما يلاحَظ الأمر ذاته على المستوى الوزاري.

وأشار ياكوفينكو، إلى أن السفارة الروسية في بريطانيا اضطرت، ارتباطاً بهذا، إلى تقليص حجم عملها، لأن السلطات البريطانية ترفض منح الدبلوماسيين الروس تأشيرات دخول، ما تسبب في تجميد الاتصالات في شأن مناقشة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وأن العلاقات في المجال العلمي مقطوعة عملياً، والمجال الوحيد الذي تستمرّ فيه العلاقات هو مجال الثقافة فقط.

وأضاف السفير الروسي أن هذا التجميد تمّ بمبادرة من الجانب البريطاني، على خلفية أحداث أوكرانيا، ثمّ أحداث سورية، إذ تشارك القوات الجوّية الروسية في عمليات جوّية ضدّ «داعش». فيما تشارك بريطانيا بعمليات جوّية ضدّ الإرهابيين في العراق.

وبحسب رأي ياكوفينكو، فإن تدهور العلاقات الدبلوماسية البريطانية ـ الروسية تتحمل مسؤوليته حكومة المحافظين في بريطانيا، إذ جاء في بيان الحزب أنّ روسيا تشكّل خطراً على بريطانيا، ووضعها البيان في صفّ «داعش». ومع ذلك، يضيف السفير الروسي أن هناك أملاً في أن فوز جيريمي كوربين في الانتخابات الداخلية لحزب العمال سيمكّن الجانب الروسي من إقامة حوار مع الجناح الآخر في الحكومة البريطانية.

وبحسب رأي ياكوفينكو، فإنّ بريطانيا ترفض حتى الآن تزويد روسيا بإحداثيات مواقع المجموعات الإرهابية في سورية، وهي تسمح لمسلّحي «داعش» بالتنقل بحرّية ليتمكنوا من عرقلة عمل حكومة بشار الأسد.

يشير المراقبون، إلى أن توني بلير رئيس الحكومة البريطانية الأسبق اعترف في مقابلة تلفزيونية مع قناة «CNN» بوجود علاقة مباشرة بين ظهور «داعش» وما قامت به قوات الائتلاف الدولي في العراق، ولكنه لم يعتذر عن مشاركته في الإطاحة بصدام حسين.

من جانب آخر، ذكرت الصحف البريطانية في الأسبوع الماضي، استناداً إلى مصدر في وزارة الدفاع البريطانية، أن الطيارين البريطانيين الذين يشاركون في توجيه ضربات جوّية إلى مواقع «داعش» في العراق استلموا تعليمات خاصة تفيد بأنه يجب بأيّ ثمن تحاشي الاقتراب من الطائرات الروسية، وأن المراقبين الجوّيين البريطانيين والأميركيين الذين يديرون عمليات الطيران سيعملون كل ما في وسعهم لتجنّب هذه المشكلة. ومع ذلك، فقد بُلّغ الطيارون أن يكونوا جاهزين لمهاجمة الطائرات الروسية، إذا كانت هذه تهدّد حياتهم.

كما أصبح معلوماً، أن طائرات «تورنادو» البريطانية الموجودة في العراق ستُجهّز بصواريخ جو ـ جو لتكون جاهزة في حال قيام أيّ نزاع.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

مشروع قانون «الدولة اليهودية» على الرفّ

لم تقم اللجنة الوزارية للتشريع بالتصويت يوم الأحد الماضي بالتصويت على مشروع قانون مثير للجدل من شأنه تكريس مكانة «إسرائيل» كـ«دولة يهودية»، بعدما سحب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هذا الإجراء من جدول الأعمال.

بدلاً من ذلك، سيُناقش مشروع القانون، الذي نوقش بأشكال عدّة خلال السنوات القليلة الماضية، من قبل لجنة خاصة تضمّ أعضاء «كنيست» من الأحزاب التي تشكّل الائتلاف الحكومي، كما قال حزب «الليكود» الحاكم في بيان.

ولكن صحيفة «هاآرتس» العبرية نقلت عن مصدر في اللجنة الخاصة قوله إنّ نتنياهو يسعى إلى حلّ كل النقاش حول مشروع القانون، الذي كان مصدراً حاسماً للصراعات في الحكومة «الإسرائيلية» السابقة.

مشروع القانون من شأنه أن يعطي حقاً دستورياً في حق تقرير المصير لليهود فقط، وتفسير كل فلسفة التشريع وفقاً لهذا التأكيد. من شأن مشروع القانون أيضاً تكريس عدّة رموز مثل العلم والنشيد الوطني، وكذلك مسائل مثل مكانة القدس وحق اليهود في الهجرة إلى البلاد.

وواجهت صيغ سابقة من مشروع القانون انتقادات حادّة من مشرّعين في المعارضة وغيرهم، الذين قالوا إن التشريع يعطي الأفضلية لهوية «إسرائيل كدولة يهودية على طبيعتها الديمقراطية». وبالتالي، سيجعل ذلك من «الإسرائيليين» غير اليهود مواطنين من الدرجة الثانية.

وقال المنتقدون أيضاً إن مشروع قانون «الدولة اليهودية» يفسح الطريق أمام تشريعات وسياسات غير ديمراطية ومعادية لمواطني «إسرائيل» العرب.

دعم نتنياهو القويّ مشروع القانون كان أحد أسباب سقوط حكومته السابقة في تشرين الأول 2014، ما دفع إلى إجراء انتخابات مبكرة في آذار. في ذلك الوقت عارض الوزيران تسيبي ليفني ويائير لابيد مشروع القانون بشدّة، وهدّدا بالانسحاب من الائتلاف بسببه.

بعد إعادة انتخابه في آذار، تعهّد نتنياهو بأن حكومته الجديدة ستعمل على تمرير نسخة مخفّفة من مشروع القانون. ولكن وزير المالية موشيه كحلون، الذي يرأس حزب «كولانو» الشريك في الحكومة، أعرب عن معارضته هذا التشريع.

بحسب تقارير، معارضة كحلون هي التي أجبرت نتنياهو على سحب التشريع من جدول أعمال اللجنة الوزارية للتشريع في الوقت الحالي.

وقال عضو «الكنيست» آفي ديختر من «الليكود»، الذي صاغ النسخة الأخيرة من مشروع القانون، إنّ قرار وضعه على الرف يُعتبر وصمة عار لليمين، وتعهّد بمضاعفة جهوده للدفع بمشروع القانون.

نتنياهو: سنعيش أبداً بالسيف ولا دولة فلسطينيّة

قال رئيس الحكومة «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو: «أرفض دولة ثنائية القومية، على إسرائيل أن تواصل سيطرتها على المناطق كلياً، وإلى الأبد سنعيش بالسيف».

وأضاف نتنياهو خلال جلسة للجنة الخارجية والأمن في «الكنيست»: «هناك من يتساءل في مثل هذا اليوم ويرمز إلى الذكرى السنوية لاغتيال رابين، ماذا كان سيحدث لو بقي شخص هذا أو ذاك، لا علاقة لهذا على أرض الواقع».

ووجّه نتنياهو أسئلة متعدّدة إلى أعضاء المعارضة، منها، هل تعتقدون أن هناك وصفة سحرية لإنهاء الحالة الأمنية؟ قائلاً: «يسألونني إذا كنا سنعيش على السيف وإلى الأبد؟»، أقول لكم: «نعم».

وردّاً على أسئلة أعضاء من حزب «البيت اليهودي»، هل ستقوم دولة فلسطينية؟ قل نتياهو: «إن دولة فلسطينية لن تقوم».

وقال نتنياهو: «أنا مستعد لتقسيم البلاد، لكن المشكلة في الجانب الآخر، لأن نصف الفلسطينيين تحت سيطرة الإسلام المتطرّف، وإذا أجريت انتخابات فحماس ستفوز».

حوطبولي: حلمي أن أرى العلم «الإسرائيلي» فوق الأقصى

قالت نائب وزير الخارجية «الإسرائيلية» تسيبي حوطبولي، إنها تحلم برؤية العلم «الإسرائيلي» مرفوعاً فوق المسجد الأقصى.

ونقلت القناة «الإسرائيلية» الثانية عن حوطبولي قولها «إن القدس هي مركز السيادة الإسرائيلية، وهي عاصمة إسرائيل، وهي المكان الأقدس لليهود، ومن هنا فإنني أحلم برؤية العلم الاسرائيلي يرفرف في المكان».

وفي أعقاب العاصفة التي أثارتها تصريحاتها، نشرت حوطبولي على صفحتها على موقع «فايسبوك» أنّ هذا هو موقفها الشخصي، ولا يعبّر عن موقف الحكومة.

لا قدس بلا فلسطينيين

جاء في افتتاحية صحيفة «هاآرتس» العبرية أمس:

يُضاف إلى اقامة سور الفصل في قلب القدس الآن، فكرة أخرى لرئيس الوزراء. فتطلّع بنيامين نتنياهو، كما أفيد أمس، هو سحب حق الإقامة من عشرات آلاف الفلسطينيين الذين يسكنون في الأحياء خارج سور الفصل، ولكن داخل المنطقة التي ضمّت إلى القدس ظاهراً، ينبغي تهنئة نتنياهو على أنه يعترف بحقيقة أن القدس لم يعد يمكنها أن تتخفى في صورة مدينة موحدة وأنه ينبغي تقسيمها. كان هذا كفيلاً بأن يكون قراراً تاريخياً، ذا آثار بعيدة المدى على المسيرة السياسية. ولكن نتنياهو أوضح المرّة تلو الأخرى إلى أنّ لا نيّة له لأن يصبّ مضموناً في استعداده المعلن لحلّ الدولتين.

تستهدف مناورة سحب حق الإقامة من الفلسطينيين ـ هذا إذا خرجت إلى حيّز التنفيذ على الاطلاق، ولم تسجل كأحبولة إعلامية أخرى ـ تستهدف خلق واقع، يحلم به اليمين: قدس كاملة، بلا سكان فلسطينيين. أرض مضمومة، بلا سكان عرب.

والتعليل الذي رافق هذه الفكرة أنه بينما يتمتع سكان هذه الأحياء بكل حقوق المقيم، فإنهم لا يؤدّون واجباتهم. والمقصود بـ«الحقوق» على ما يبدو انعدام الخدمات البلدية، جهاز التعليم غير الخاضع للاشراف، الاهمال الرهيب للبنى التحتية، مقابل الحق في تلقي الدفعات من مؤسسة التأمين الوطني. دفعات أصبحت خلاصة السخاء «الإسرائيلي» تجاه سكان الدولة. أما «الواجبات» التي لم تؤدَّ فيقصد نتنياهو أنه خرج من هذه الأحياء الكثيرون من منفّذي عمليات السكاكين، ومن هنا تنبع الضرورة لعملية ردّ مدنية، عديمة الاساس القانوني.

ولكن حتى لو وجد نتنياهو، أو اختلق، الالتفاف القانوني الذي يسمح له بأن يسحب بشكل جماعيّ حقّ الإقامة من الفلسطينيين في القدس، ستبقى القدس «عالقة» مع عشرات آلاف الفلسطينيين عديمي الحقوق.

هؤلاء السكان لن يذهبوا إلى أيّ مكان؛ فهم سيبقون في بيوتهم، أو سيضطرون إلى تصريح عمل مثل سكان المناطق.